



# المعاهدة الدولية

## بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



A

<b>البند 6 من جدول الأعمال المؤقت</b>
<b>الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي</b>
<b>بالي، إندونيسيا، 14-18 مارس/آذار 2011</b>
<b>تقرير الأمين</b>

1 - في شهر نوفمبر/تشرين الثاني القادم تكون قد انقضت عشر سنوات كاملة على إقرار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في مؤتمر المنظمة في روما في عام 2001. وخلال هذه السنوات العشر تكونون قد اجتزتم طريقاً طويلاً جداً مع معاهدتكم. كما ربما تكون فرصة مواتية، وأنتم تبدأون هذه الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي، لكي تتوقفوا وقفة تأمل فيما أحرز من تقدم حتى الآن، وأين المكان الذي وصلتكم إليه والمكان الذي ستبلغونه لاحقاً من خلال هذه المعاهدة.

2 - ويمكنكم، بنظرة إلى الوراء، أن تشعروا فعلاً بالاعتزاز لما حققتموه من منجزات. فخلال مسيرة المنظمة، حققتم أسرع معدل في التصديق على أية معاهدة، بل إن هذه المعاهدة هي الأسرع تنفيذاً لنظم التشغيل لأي صك قانوني تستضيفه المنظمة. وإني أود أن أثنى على التزامكم بهذه المعاهدة وأن أهنئكم على هذه الإنجازات الباهرة. وبغية إيضاح الحقائق التي أنجزتموها، أجد لزاماً علي أن أشرح هذا التقدم اعتماداً على نبذة من الوقائع والأرقام.

3 - ففي العام الماضي، تلقيت عدداً مشجعاً ومتزايداً من الإشعارات الجديدة بإدماج الموارد الوراثية النباتية في النظام المتعدد الأطراف. وجاء بعض هذه الإشعارات من بلدان نامية. وحتى تاريخه، فإن الأطراف المتعاقدة التالية قد بعثت إلينا هذه الإشعارات وهي: البرازيل، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، آيسلندا، النرويج، السويد، إستونيا، ألمانيا، الأردن، لبنان، مدغشقر، ناميبيا، هولندا، البرتغال، رومانيا، إسبانيا، السودان، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، زامبيا، وفي الآونة الأخيرة من كينيا وملاوي.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

4 - واستنادا إلى ما سبق وإلى التقارير التي قدمتها مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، فإن النظام المتعدد الأطراف يشتمل عمليا، في الوقت الراهن، على أكثر من 1.5 مليون عينة معروفة للموارد الوراثية النباتية، بل إن هذا العدد، في واقع الأمر، يزيد عن ذلك.

5 - وقد وزعت مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، في العام الماضي، نحو 600 000 عينة على البلدان النامية.

6 - وإضافة إلى بيانات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، تم استلام أكثر من 2 000 تقرير عن الاتفاق الموحد لنقل المواد خزنتها أمانة المعاهدة على نحو آمن.

7 - ومع تزامن الوقت الحقيقي لعمل نظام سينجر (SINGER) لدى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية مع مرفق المعلومات العالمي بشأن النظام المتعدد الأطراف الذي أنشأه في فترة السنتين الأخيرة، تم تعميم ونشر وصلات إبلاغ مبسطة وعملية بشأن بنوك الجينات الرئيسية، وإعداد اتفاق موحد لنقل المواد قائم بذاته، وتطبيق الإبلاغ، لتكون هذه الأمور تحت تصرف أي شخص أو مؤسسة. ومن خلال اللجنة المخصصة المعنية بالنظام المتعدد الأطراف، فإن العديد من الأنشطة الفنية والقانونية التي طرحها المستخدمون للنظام المتعدد الأطراف قد تلقت إجابات عملية. كذلك فإن إجراءات استفادة الأطراف الثالثة تطبق على نحو فعال وسوف يتم استكمالها مع إقرار لائحة الوسيط في هذه الدورة.

8 - وفي هذه الدورة سوف تعكفون على دراسة إجراءات الامتثال التي ستجعل الآلية القانونية للمعاهدة أشد قوة وأيسر قابلية للتنبؤ، وكل هذا قد استهدف، ويستهدف، بالنسبة للأطراف المتعاقدة، وعلى نحو أهم، لفرادى المستخدمين للنظام على الصعيد العالمي، زيادة تبادل المواد الوراثية، وزيادة في الفعالية وتخفيفا في تكاليف التبادل والتعيين القانوني والمشاركة الفعالة في النظام من خلال العمليات الحكومية الدولية وعن طريق التفاعلات اليومية مع مختلف مستويات حوكمة النظام وإدارته.

9 - ويتأتى المثال الواقعي لعمل النظام من مراكز محاصيل وأشجار المحيط الهادئ التي تديرها أمانة مجموعة المحيط الهادئ بموجب المادة 15 من المعاهدة. وبعد أن ثبت أن تبرقع أوراق القلقاس ينجم عن آفة لا يقتصر نطاق تأثيرها على جنوب المحيط الهادئ بل وأيضا على غرب أفريقيا. ولأن هيئة جنوب المحيط الهادئ تولت قيادة مشروع بحثي إقليمي أسفر عن سلالات تربية جديدة قادرة على مقاومة الآفات، فقد قررت هذه الهيئة تقاسم هذه الخطوط مع إقليم غرب أفريقيا عن طريق المعهد الدولي للزراعة الاستوائية. وبينما نحن نتحدث، تنتقل المواد من الهيئة إلى المعهد، في إطار الاتفاق الموحد لنقل المواد. إن البنية الأساسية وغيرها تزودنا برسالة مؤداها أن البنية الأساسية للنظام قد تم إرساؤها وهي وطيدة وتتكيف مع الاحتياجات التي تظهر من جديد. وقد أرست الأطراف المتعاقدة مثل هذه البنية الأساسية بصورة مطردة، وبالتالي، فهي تنشئ قيمة مضافة للمعاهدة، كما أن هذه الأطراف جعلت النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة واقعا ملموسا خارج هذا المجال.

10- ومن حيث منافع النظام بالنسبة لأولئك الذين دأبوا باستمرار على حفظ الموارد الوراثية الموجودة لديهم وتحسينها، فقد أنتج حساب اقتسام المنافع العديد من هذه الموارد وسوف ينتج المزيد منها. فالجولة الأولى من المشروعات التي مولت في عام 2009 بدأت فعلا في تحقيق نتائج ملموسة ومشجعة على أرض الواقع، وفقا لما سوف نسمعه هذا الأسبوع من أولئك المتلقين للأموال. ويتم، حاليا، استثمار الموارد على نحو أكثر استراتيجية، وذلك بفضل عناصر منهج مبرمج وضعه ذلك الحساب مع الواقع الأوسع للمحاصيل في الحقل وهو واقع يتشكل على نحو متزايد وفقا للظروف المناخية المتغيرة التي يجب على المزارعين التكيف معها.

11- ويتوسع حساب اقتسام المنافع بوتيرة عالية، وهو ما سوف يحظى بتقديرنا هذا الأسبوع عندما تتم الموافقة على مجموعة جديدة لا تقل عن 30 مشروعا في إطار الدعوة الثانية لتقديم اقتراحات، وذلك بفضل الموارد المالية المهمة التي أمكن توافرها مباشرة أو تمت تعبئتها بالتزامات سبقت الدعوة لتقديم اقتراحات. ونرى لزاما علينا أن نشكر حكومات كل من أستراليا وآيرلندا وإيطاليا وإسبانيا والنرويج على ما قدمته لهذا الحساب وجعلت الدعوة لتقديم الاقتراحات لعام 2010 حقيقة واقعة. لكن هذا الحساب لا ينمو فحسب من حيث قدرته المالية بل وأيضا من حيث هيكله. فالجهات الطالبة من الحساب تلقت دعما في مجال صياغة طلباتها كما تم إيجاد شراكات بين الوكالات بشأن تنفيذ المشروعات.

12- ولضمان أعلى جودة في المخرجات، فسوف يتم هذا الأسبوع إعداد إجراءات بشأن الإبلاغ والرصد والتقييم كما أن المعايير الائتمانية بشأن الشركاء في هذا الحساب فسوف ترسي نوعية الامتياز التي ستجعل أطرافنا المتعاقدة تقود الميدان حقيقة. بل إن هذه الأطراف تقود الميدان في واقع الأمر.

13- فعلى سبيل المثال، يعمل أحد المشروعات، التي مولت في عام 2009 من حساب اقتسام المنافع، على إنتاج أصناف من الكسافا تولى إكثارها المزارعون في كيرالا بالهند. وتقوم النساء اللواتي يشاركن في مجموعات الاعتماد على الذات التي أنشأها المشروع، بإنتاج أصناف محلية من الكسافا وفيرة الغلة ومقاومة للجفاف، وذلك بفضل تحديد الممارسات المحلية، الأمر الذي جعل المشروع أمرا ممكنا. واعتمادا على هذه الأصناف فإن عضوات مجموعات الاعتماد على الذات تضاعفت دخولهن أربع مرات عن طريق استنباط منتجات جديدة للسوق من قبيل خبز وكعك الكسافا. كذلك فهن يتقاسمن المواد الزراعية مع المزارعين الآخرين وبالتالي، يسهمن في الحفاظ على تراثهن الزراعي.

14- وتتواصل الجهود للمضي قدما في زيادة التآزر والتعاون مع الصندوق الاستثماري العالمي للتنوع المحصولي، الذي يعد عنصرا أساسيا لاستراتيجية تمويل المعاهدة. ونظرا للعلاقة الوثيقة مع هذا الصندوق فإن نجاح الصندوق هو أيضا نجاح للمعاهدة.

15- وهذه الإنجازات، وغيرها الكثير، حققتها الأطراف المتعاقدة بالتعاون مع المعاهدة، وهي معاهدة لا تعمل في نظام جزئي يعتمد على ذاته، لكنها تربط مجتمع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بالوقائع الأشد إلحاحا اعتمادا على آليات عملية وملموسة. ويشهد العالم أزمات متداخلة في مجالات الأغذية والتنوع البيولوجي والمناخ، وأصبح الأمن الغذائي واحدا من التحديات الرئيسية في وقتنا الراهن عبر مختلف القارات، حيث يوجد حاليا نحو 925 مليون شخص يعانون من نقص التغذية. ومن جهة أخرى، أخذ التنوع البيولوجي الزراعي للمحاصيل يتجه نحو الازمحلال كما أشار إلى ذلك أحدث تقرير عن حالة العالم، وبدأت أسعار الأغذية في الارتفاع حسبما رأيناه.

16- ففي عام 2010، ارتفع عنصر الأغذية في مؤشر أسعار المستهلك، في الصين، بنسبة 10.1 في المائة بالمقارنة مع عام سابق. كذلك فإن تغير المناخ في الصين يؤثر بصورة متزايدة في الزراعة كما سيؤثر ذلك في الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وفي بعض البلدان، يتوقع أن ينتج عن تغير الظروف المناخية انخفاض في غلة المحاصيل الزراعية البعلية بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2020. وكل هذا يشير إلى أهمية الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وإذا ما تعذر الحصول على المواد الوراثية للمحاصيل الرئيسية العالمية، ومن ثم استمرار تبادلها وتحسينها، فلن نستطيع أن نأمل بإطعام المليارات التسعة من البشر الذين ستكتظ بهم الأرض في منتصف هذا القرن. وتستجيب المعاهدة، ضمن نطاقها ومجالها، لهذه التحديات من خلال جهد جماعي منظم لتمويل الصيانة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية، وآليات التبادل، التي تقلل تكاليف التبادل ومجمع للموروثات تيسر الوصول إليه للحصول على المواصفات الزراعية الملائمة وإدماجها في أصناف حديثة موثمة للمناخ.

17- وتعمل المعاهدة لضمان حاضر أفضل ومستقبل أكثر إشراقا بشأن الموارد الوراثية النباتية، ناهيك عن أن العالم بأسره يهتم، فعلا، بالموارد الوراثية. ولقد أقرت الحكومات بروتوكولا بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها وهو ما يميز عهدا جديدا من القانون البيئي الدولي، وكرست له إحدى الحكومات تعهدا بمقدار 4 مليارات دولار وتواجه المعاهدة الدولية، في الوقت الراهن، هذه البيئة العالمية الجديدة والمتطورة في مجال السياسة العامة، ولذا يجب وضعها في بيئة تتمتع باستجابات قوية تتأتى من أطرافها المتعاقدة في هذا المجال.

18- ويقر البروتوكول بأن المعاهدة الدولية تمثل واحدة من الصكوك التكميلية التي تكون النظام الدولي. والطابع الخاص للتنوع الحيوي الزراعي وأهمية الموارد الوراثية بشأن الأمن الغذائي، والاعتماد المتبادل لجميع البلدان فيما يتعلق بتلك الموارد والدور الرئيسي للمعاهدة الدولية في هذا المضمار، كل هذه الأمور قد تضمنها البروتوكول. وقد تجسد الدعم المتبادل في نص البروتوكول، وكذا في نص المعاهدة ذاتها، حيث ورد فيها ما يلي:

“ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للعمل المفيد ونزي الصلة أو الممارسات الجارية بموجب تلك الصكوك الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة شريطة أن تكون داعمة لأهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول ولا تتعارض معه”.

19- وتتطلب جميع هذه العناصر إقامة علاقة مستدامة ومستقرة بين البروتوكول والمعاهدة. وتحتاج المعاهدة، بل وتتوقع من مجتمع اتفاقية التنوع البيولوجي، استجابة رئيسية. ويسعدني أن يكون بيننا اليوم السيد أحمد جُغلاف، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي. وهناك فرصة، بل هناك مبادرات تم فعلا ترويجها بالاشتراك مع مجتمع المعاهدة تتجه نحو التأزر والتعاون. لكننا الأمر الأكثر إلحاحا مما سبق بشأن الأطراف المتعاقدة في المعاهدة أن تتأكد الآن من أن هناك حاجة إلى تصحيح استراتيجي رئيسي لكي تعمل بفعالية في ظل البيئة السياسية الجديدة ومن أن جعل المعاهدة الدولية الكاملة أكثر تقدما هو الاستجابة الأفضل التي يمكن أن نوليها لمتابعة التكامل والتعاون، ولتلافي أي تهميش محتمل للقطاع الزراعي.

20- ولهذا السبب، وبعبارة محددة، فإننا نقترح في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين القادمة، توفير تمويل مضمون وقابل للتنبؤ به يغطي المهام التنفيذية الرئيسية في المعاهدة. والمقصود بذلك الأنشطة الرئيسية التي تتخذ لتنفيذ المعاهدة ونظمها الرئيسية أثناء فترة السنتين إضافة إلى مهام الصيانة الصرفة. وفي ظل فترة من النمو الطبيعي والسريع لمعاهدتكم، فإن هذا النمو لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا تجلّى في حده الأدنى على الأقل في برنامج العمل والميزانية. فالموارد مطلوبة لجعل نظم وعمليات المعاهدة تعمل بانتظام. وتتعلق المهام التنفيذية الرئيسية لبرنامج العمل والميزانية بالأنشطة الدائمة والمتواصلة التي تنشأ مباشرة من أحكام المعاهدة ومن قرارات الجهاز الرئاسي التي أطلقت آلياتها التشغيلية.

21- وتعتبر عناصر المهام التنفيذية الرئيسية عن حقيقة أن المعاهدة قد نمت وأن نظمها قد نضجت. وإن عددا من مجالات النشاط الرئيسية المشتقة مباشرة من أحكام المعاهدة أصبحت الآن تتخذ شكلها الأساسي وأن المستوى العام للأنشطة قد إزداد كثيرا، مع دخول نظم المعاهدة حيز التطبيق الكامل. ويسعى عنصر الميزانية ذو العلاقة لدعم النجاحات التي تحققت في الفترات المالية السابقة لا سيما في التطبيقات العملية للنظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد واقتسام المنافع والاتفاق الموحد لنقل المواد، فضلا عن حسابها المتعلق باقتسام المنافع. وهو ينص على مشاركة المعاهدة بصورة كاملة، في التطوير اللاحق للنظم الدولية والقطرية بشأن الوصول إلى المواد واقتسام المنافع، وهو ما يمر الآن بمرحلة حرجة والعديد من عناصر النظام المتعدد الأطراف موجودة حاليا لكنها تحتاج إلى أن تترسخ. وإبقاء المعاهدة متوقفة عند إنجازاتها الأولى لا يمثل خيارا مطروحا في هذا المنعطف الحاسم.

22- أود أن أعرب عن شكري لجميع من بيّن منكم للأطراف المتعاقدة بأن هذا الهدف يمكن تحقيقه لمجتمع المعاهدة. ويجب أن نعمل، على نحو وثيق، مع آليات البروتوكول من خلال التداخلات المنتظمة، سواء من جانب الوصول إلى المواد أو من جانب اقتسام المنافع، وأفضل سبيل لبلوغ ذلك هو ترسيخ نظم معاهدتنا وتدعيمها وتوسيعها والعمل بفعالية لجعلها المعيار الدولي عندما يحين الوقت لتحديد إمكانات الوصول إلى الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها.

23- وكما يتضح من الإنجازات الأولى للمعاهدة، فإن قيمنا المحورية، ألا وهي الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، تظل في صلب الاتفاقية وتترجم إلى إجراءات فعالة وملموسة. وينبغي لنا، خلال هذا الأسبوع وفي فترة السنتين القادمة، أن نبعث حياة جديدة في معاهدتنا، وأن نفتتح، في ظل توجيهاتكم السديدة، عهدا جديدا لها، عهدا مؤداه الالتزام والتكامل والتعاون على نحو متواصل.